الأصول الأيديولوجية للاستيطان الإسرائيلي وسلبياته على الواقع الفلسطيني

بقلم
د/ فضيلة بودراع (*)

ملخص

يتناول هذا البحث معنى الاستيطان وأصوله الإيديولوجية عند اليهود، وكيف عملت السياسة الإسرائيلية على تطبيقه في الواقع، ممّا كان له أثره السلبي في مختلف الجوانب الحياتية للواقع الفلسطيني، سواء الجانب الديني، السياسي، الاجتماعي أو الاقتصادي، ومن هنا تكمن أهمية موضوع "الأصول الأيديولوجية للاستيطان الإسرائيلي وسلبياته على الواقع الفلسطيني المعاش"، كونه أحد أهم المواضيع التي لها علاقة بالواقع الفلسطيني وما عاناه ولا يزال يعانيه إلى يومنا هذا من هذه السياسة الظالمة، التي ارتكزت فيها إسرائيل على المعتقدات الدينية، التي على أثرها ارتسمت معالم سياستها الاستيطانية في فلسطين، هذا من جهة، ومن جهة ثانية كونه من المواضيع السياسية التي لها علاقة وطيدة بالدين، فظاهره سياسي غير أن منطلقاته دينية بحتة.

الكلمات المفتاحية: فلسطين؛ الاستيطان؛ اليهود؛ الصهيونية؛ الديانة.

(*) دكتوراه في مقارنة الأديان من جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر.
fadilaboudra@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2020/01/12 تاريخ القبول: 2020/02/04

مقدمة

يعد الاستيطان من أهم السياسات الواضحة المعالم في الحكومات الإسرائيلية المتتالية، التي ارتكز عليها اليهود في تثبيت وجودهم، باستيلائهم على الأراضي الفلسطينية منذ دخولهم الأرض وحتى الآن، وقد كان الاستيطان ولا يزال هو التطبيق العملي للرؤية الصهيونية في تحقيق المعتقدات الدينية، التي تقوم على إقامة "إسرائيل الكبرى" بناء على "حدود الأرض التوراتية الكبرى"، وقد خلفت سياسة التوسع والاستيطان آثارا سلبية كثيرة على الواقع الفلسطيني، سواء ما تعلق منه من الناحية الدينية، الديموغرافية، الاجتماعية وحتى السياسية، ونظرا لأهمية هذا الموضوع فقد جاء هذا البحث للإجابة على الإشكالية التي تتمحور حول الأصول الأيديولوجية للاستيطان، وسلبياته المختلفة على الواقع الفلسطيني المعاش؟

ونهدف من وراء هذا البحث الى بيان الأصول الفكرية، التي ارتكزت عليها إسرائيل في عملياتها الاستيطانية، وكذلك بيان سلبيات الاستيطان من الناحية العملية، وتأثيرها على مختلف جوانب الحياة.

وقد استخدمت المنهج الاستقرائي والوصفي، لأنه يتلاءم والموضوع الذي نحن بصدد دراسته.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة، الى أن الاستيطان الإسرائيلي له خلفيات دينية بحتة، تهدف للتطبيق العملي للمعتقدات التوراتية، وذلك بالتوسع على حساب الشعب الفلسطيني لتحقيق "إسرائيل الكبرى".

أما السلبيات الناجمة عن هذا الاستيطان، فقد تعددت بتعدد جوانب الحياة، سواء منها الديني، السياسي، الاجتماعي أو الاقتصادي.

ونظرا لأن قضية الاستيطان الإسرائيلي تشكل ميدانا واسعا للدراسة، فسوف نقتصر على بيان سلبيات هذا الاستيطان من جوانبها المتعددة، وقبل معرفة السلبيات نبدأ أولا بمعرفة مفهوم الاستيطان الإسرائيلي والإطار الفكري له، حتى يتسنى لنا فهم السياسة الاستيطانية التي قامت عليها الدولة الإسرائيلية، ومعرفة خلفياتها وأبعادها.

المبحث الأول: مفهوم الاستيطان

المطلب الأول: في اللغة

الاستيطان في اللغة: من استوطن، يستوطن، استيطانا فهو مستوطن، والمفعول مستوطن.

نقول استوطن فلان المكان: أقام في بلد غريب واتخذه وطنا له[1].

والاستيطان مصدر استوطن وهو حالة استقرار الكائن الدخيل في الموطن الجديد وتنتشر ظاهرة الاستيطان في الأراضي المحتلة –استيطان المستعمرين الغزاة–، وسياسة الاستيطان: التوطن في أرض محتلة.

المطلب الثاني: في الاصطلاح

يطلق مصطلح الاستيطان على ظاهرة محاولة القضاء على وطن ودخول عنصر أجنبي بهدف الاستيلاء على قسم من الأرض كما هو في فلسطين[2].

والسياسة الاستيطانية: سياسة ترمي إلى إقامة منشآت سكنية وتجارية على أراض محتلة بهدف الاستيلاء على هذه الأرض واتخاذها وطنا للمحتل[3].

وعليه فالاستيطان الإسرائيلي هو التطبيق العملي الاستراتيجي الصهيوني الذي انتهج فلسفة أساسها الاستيلاء على الأرض الفلسطينية بعد طرد سكانها الفلسطينيين بشتى الطرق بحجج ودعاوي دينية وتاريخية باطلة وترويج مقولة:" أرض بلا شعب

لشعب بلا أرض"، وجلب أعداد كبيرة من شتات اليهود من مختلف أنحاء العالم وإحلالهم بدلا من العرب الفلسطينيين بهدف إقامة دولة صهيونية[4].

ويعد الاستيطان الإسرائيلي من أهم المنطلقات الفكرية الصهيونية وهو يقوم على فلسفتين هامتين هما:

1- طرد السكان الفلسطينيين من أرضهم، وذلك باستخدام كافة الوسائل كالقتل والتهجير والتدمير وتتضح هذه الفلسفة من خلال الممارسات التي قامت بها عصابات الهاغاناه على الأرض عام 1948[5].

2- الاستيلاء على الأرض الفلسطينية تحت حجج دينية وتاريخية، وذلك بهدف تطبيق نظرية الإحلال الصهيونية في الأرض الفلسطينية والقائمة على فرض سياسة الأمر الواقع وإقامة كيان يهودي في المنطقة[6].

إن مفهوم الصهيونية للاستيطان يقوم على تجميع أكبر عدد ممكن من اليهود في الأرض الفلسطينية انطلاقا من مقولة العضو السابق للكنيست الإسرائيلي يشعياهو بن فورت في صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية بتاريخ 1972/07/14: "إن الحقيقة هي لا صهيونية بدون استيطان ولا دولة يهودية بدون إخلاء العرب ومصادرة أراضيهم وتسييجها"[7].

المبحث الثاني: الأصول الإيديولوجية للاستيطان الإسرائيلي وتطبيقاتها

المطلب الأول: الأصول الأيديولوجية للاستيطان

يبني اليهود الصهاينة احتلالهم لفلسطين على مزاعم دينية وتاريخية فيدعون بأن الرب وعدهم بهذه الأرض، كما يشيرون إلى ارتباطهم التاريخي بها على أنها أرض الأجداد والآباء، وارتباطهم الروحي بها، وقدسيتها عندهم على الرغم من أنهم فقدوا صلتهم بها عمليا حوالي ألف وثمانمائة عام، ولم يكن لديهم سوى عاطفة دينية رفض

أحبارهم وحاخاماتهم تحويلها إلى برنامج عملي كما فعلت الصهيونية[8].

لقد أظهر بعض حاخامات اليهود الذين تعاونوا مع الصهيونية إمكانية توحيد روح العصبية والتحررية مع تقاليد اليهودية الحاخامية وأخضع كل منهما مذهب الماسيحانية لأهدافهم وقالوا بأن مهمة اليهود تكمن في أن يخطوا الخطوة الأولى ويسرعوا في مجيء المسيح لتسريع عملية هجرة اليهود إلى فلسطين وبذلك تطابق تركيزهما على الهوية الثقافية والدينية اليهودية الجماعية مع طموحات الصهاينة في وقت لاحق من القرن[9].

وبهذا جعلت الصهيونية استيطان اليهود في أرض إسرائيل سيسرع في مجيء يوم البعث وجعلوا من خدمة الأرض بالزراعة وأداء الفرائض الدينية بها طريقة بشرية في الظهور التدريجي لشعاع الخلاص[10].

وعليه فإن فكرة الصهيونية الدينية ترتكز على اختزال للزمان اليهودي إلى جانب عملية تهويد المكان الفلسطيني، وفي الحقيقة فإنه كان من الصعوبة تحقيق المشروع الصهيوني في تهويد أرض فلسطين والسيطرة عليه دون اختزال الزمن اليهودي وصهينته[11].

وقد تباينت آراء الصهيونية الدينية ومواقفها من مكانة "أرض إسرائيل" ونقتصر على توجهين أساسيين في هذا الشأن:

الأول: ينطلق هذا التصور من الادعاء أن أرض إسرائيل هي شرط ضروري لتحقيق كامل الشريعة، وأنها المكان الوحيد الذي يؤدي إلى رفاهية الشعب الإسرائيلي وتطوره الديني والثقافي، فالبلاد على ذلك خادمة القومية الدينية، ويعتقد هذا التصور أن الرابطة القومية بين الشعب اليهودي والأرض هي رابطة دينية تتبنى هذه النظرة

فكرة العلاقة بين الشعب والأرض.

الثاني: أصحاب التصور الثاني لأرض إسرائيل فيعتقدون أن للأرض مميزات روحانية مستقلة، وقد تم تطوير هذا التوجه في ذروة التوجه الأول ، فإن اللقاء بين الشعب والأرض هو لقاء، وحتى مزج بين عاملين مهمين، ستكون له نتائج مسيانية متطرفة واضحة، لا ينطلق هذا التصور كما هو حال التصور الأول من نظرة ذاتية للأرض في اعتبارها عاملا في تطور الشعب، بل إن استيطان الأرض وتوسيع حدوده هو جزء من تدخل الرب لتصحيح الوضع القائم، وحسب هذا التوجه فإن الأرض كيان مستقل بذاته وله إرادة وقدسية لذاتها وليس مجرد أداة كما يقول التصور الأول[12].

وقد جاءت الممارسات السياسية للقادة الإسرائيليين متطابقة مع تلك الرؤية الغربية التي تقول:"استولوا على الأرض، اطردوا السكان مثلما فعل يشوع خليفة موسى"[13].

يحتل يشوع بكل ما نسب إليه من جرائم الإبادة في السفر المسمى باسمه بؤرة الإعجاب والاهتمام في المشروع الصهيوني القائم على استئصال الآخر كما أنه يشكل مكونا رئيسيا في الذهنية الإسرائيلية عامة في التوجه نحو العنف الوحشي وإبادة الآخر، فدخل بذلك يشوع في التكوين الفكري الصهيوني الإسرائيلي نموذجا يحتذى به القائم بفعل الإبادة، أما ضحايا هذا الفعل فهم الكنعانيون والفلسطينيون القدامى الذين استدعت الصهيونية رموزهم وأسقطتها على الفلسطينيين الحاليين الذين يجب التعامل معهم كما تعامل بنوا إسرائيل مع أولئك الأقدمين استئصالا وبوسائل العنف الهمجي، وما المجازر التي قام بها الأرغون عند دخولهم الأراضي الفلسطينية من مجازر في دير ياسين وغيرها لخير دليل على ذلك[14].

فها هو مناحيم بيغن الذي تشرب بالتراث التوراتي يقول:"سوف تعود أرض إسرائيل كاملة وإلى الأبد"، هذا ويقول موشي دايان في رسم حدود الدولة:" إذا كنا نمتلك التوراة ونعتبر أنفسنا شعب التوراة، فمن الواجب علينا شرعا أن نمتلك جميع الأراضي المنصوص عليها في التوراة، أراضي القضاة والآباء، أراضي أورشليم وحبرون وأريحا والأراضي الأخرى "[15].

وهذا هو منطلقهم الفكري في السياسة الاستيطانية التوسعية التي اعتمدها الصهاينة، وقد كان الأسلوب الذي استخدم لتحقيق هذا الهدف هو الترويع والإرهاب وليس أقل على ذلك ما حدث في قرية دير ياسين من قبل قوات منظمة الأرجون وكان هدفهم طرد سكان القرية، وقد نشرت هذه المذبحة الرعب والفزع في القرى العربية المجاورة التي هجر سكانها بيوتهم، وكان يترأس المنظمتين الصهيونيتين المسؤولة على هذه المجازر مناحيم بيجن قائد الأرجون وإسحاق شامير الذي كان القائد المساعد لمنظمة شتيرن وقد أصبحا رئيسين للوزارة في إسرائيل[16].

وهكذا اعتبر الفلسطينيون الذين غادروا ديارهم في عداد الغائبين، وبهذه الذريعة صادرت السلطات الإسرائيلية ثلثي الأراضي الذي كان العرب يملكونها، وقد استمر نفس المخطط الاستعماري في شراء الأراضي من تدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين من أجل إحلالهم مكان العرب اللاجئين الذين تمتد جذورهم في هذه الأرض على مدى قرون عدة[17].

لقد كان حلم بناء "إسرائيل الكبرى" حسب الرواية التوراتية يستحوذ دائما على فكر "بيجن" وأمثاله من رؤساء الوزراء الإسرائيليين، ومن هذا المنطلق كانت مواصلة سياسة بناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية من الأعمال التي يبلغون بها هدفهم في تحقيق "إسرائيل الكبرى"[18].

إن عملية ترحيل اليهود لها من الصلات بين الأرض والكتاب المقدس، وهذا ما يظهر تماما في فكر دافيد بن غوريون أبرز الزعماء الصهاينة في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، وأول رئيس لحكومة إسرائيل بعد قيامها، فعنده الكتاب هو سند ملكية الأرض وهو ينظر إلى أتن عودة اليهود إلى فلسطين إنما هي في الحقيقة تكرار لفتح يشوع لفلسطين القديمة، هكذا فإن إعادة الفتح تستوجب طرد السكان بالقوة، وكان يرى ضرورة التمسك بالترحيل الإجباري والقوة[19].

كما دفعهم إيمانهم بتفوقهم العرقي على أنهم "شعب الله المختار" إلى الاعتقاد قولا وعملا بالعنصرية والتمييز العنصري وبتهجير اليهود لتحقيق النبوءة التوراتية الكاذبة في أرض الميعاد المزعومة من النيل على الفرات بزعم أن الله قد منحهم هذه الأرض وأن ما يمنحه يهوه لا يستطيع إنسان على وجه الأرض انتزاعه منهم، وهنا تكمن خطورة المعتقدات اليهودية والصهيونية على الأرض والثروات والحقوق الفلسطينية والعرب والمسلمين جميعا[20].

لقد شكل الاستيطان عنصرا رئيسيا من عناصر إقامة دولة اليهود في فلسطين باعتباره وسيلة عملية تهدف إلى تهويد فلسطين وإقامة الكيان الاستيطاني فيها وتزويده بالعنصر البشري عن طريق الهجرة وبناء المستوطنات عن طريق التوسع على الأرض لاحتواء المهجرين من اليهود لتقوية الطاقة البشرية والاقتصادية والبشرية والعسكرية لهذا الكيان الاستيطاني[21].

فالهجرة الجماعية تمثل نسيج العملية الاستيطانية والإطار الإيديولوجي للمستوطنين بما يتضمنه من مفاهيم وأساطير تقوم بوظيفة الدافع والحافز للهجرة والاستيطان، في حين تتكفل عملية السيطرة المنظمة بتوفير القاعدة المادية للاستيطان أي الأرض وبتعبئة وتنظيم طاقات المستوطنين بغرض حسم الصراع بينهم وبين

السكان الأصليين بالوصول إلى السلطة وإقامة الدولة الاستيطانية[22].

إن الوسيلة المعتمدة في عملية الاستيطان الصهيوني والمتمثلة في إحلال اليهود المهجرين مكان العرب المرحلين من أراضيهم، هذه العملية وبكل ما فيها من عنصرية ليست ظاهرة طارئة على الفكر الصهيوني بل هي جزء لا يتجزأ من إطاره الإيديولوجي التي تنسجم تماما مع الوعد الإلهي وتفوق اليهود عرقيا وما إلى ذلك من ادعاءات وهي أيضا تأتي تجسيدا لفلسفة التدمير والتعمير، أي التدمير بشقيه؛ حرب إبادة الجنس الفلسطيني كشعب أو تدمير كل مرتكزات الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للسكان ككل متجانس وذلك تمهيدا لإقامة الدولة اليهودية أو "إسرائيل الكبرى"[23].

ويقوم الاستيطان على الإيديولوجية الصهيونية التي تنبني على هجرة يهود العالم إلى فلسطين والاستيطان فيها بترحيل العرب ومصادرة الأرض والثروات والممتلكات ونقل ملكيتها من العرب إلى اليهود ونزع الطابع العربي عنها وتهويدها وتشييد المستوطنات أو بعبارة أصح المستعمرات اليهودية عليها وتحقيق الاستعمار الاستيطاني وإقامة "إسرائيل الكبرى"[24].

وتنطلق التعاليم التوراتية والتلمودية التي اعتمدت عليها الصهيونية من تهجير اليهود إلى فلسطين بحجة "عودة المنفيين إلى "أرض الميعاد"" ويعتبر الترحيل المرتكز الأساسي لإقامة دولة يهودية نقية، والمرتكز الأساسي في الفكر والممارسة الصهيونية[25].

ونجحت الصهيونية في بلورة الحلم الصهيوني وجعل مشروعها حقيقة واقعية نفذتها العصابات اليهودية الإرهابية المسلحة والجيش الإسرائيلي فيما بعد في حرب 1948 وحرب 1967.

وقد مر الترحيل بثلاث مراحل:

أولا: مرحلة الحلم انطلاقا من الأطماع والخرافات والأكاذيب التوراتية والتلمودية.

ثانيا: مرحلة التخطيط ووضع البرامج التي ترسخت في المؤتمر الصهيوني العشرين ووضع لجان الترحيل وخطة دالت.

ثالثا: مرحلة التنفيذ بممارسة الإرهاب والحروب والإبادة الجماعية لأجل تطبيق المشروع الاستيطاني والعمل على توسعته[26].

المطلب الثاني: التطبيق العملي للأصول الأيديولوجية للاستيطان الإسرائيلي

تظهر السياسة العملية للاستيطان على الأراضي الفلسطينية منذ السنوات الأولى حيث بدأت الجرافات الإسرائيلية وقبل وقف إطلاق النار بتهجير سكان القرى العربية (يالو، عمواس، بيت نوبا) وتدميرها، بالإضافة إلى تدمير جزء من مدينة قلقيلية وقرية بيت عوا ولكن التدمير الذي أصاب القرى الثلاثة كان كبيرا بحيث تم مسحها من الأرض، وإقامة مستعمرات جديدة عليها واستغلالها للزراعة لتبدأ في نفس الوقت عملية هدم حي الشرف في مدينة القدس لإقامة الحي اليهودي[27].

وعلى ضوء السياسة الإسرائيلية غير الواضحة آنذاك والتي كانت ترغب بتعديل حدودي مع ضم جزء من الأراضي إلى الكيان الصهيوني (القدس، النطرون ومنطقة غوش عتصبون) مع منطقة أمنية في غور الأردن، لكن هذه السياسة تطورت مع تطور الوضع السياسي والرؤية الصهيونية في الاستيطان[28].

لقد وضع حزب العمل حجر الأساس للاستيطان اليهودي حيث استولى على الأراضي التي كانت تعتبر ملكيتها للدولة الأردنية قبل الاحتلال، وهكذا بدأ الحزب

بالاستيطان من 1967 إلى 1977 وكان مشروع ألون خطة الاستيطان للحكومة الإسرائيلية[29].

1- مشروع ألون: يعد هذا المشروع بمثابة الخطة الرسمية لحزب العمل والذي يقضي بإقامة استيطان استراتيجي وسياسي على امتداد الأغوار والسفوح الشرقية لمرتفعات الضفة الغربية، ويحاول المشروع تجنب المناطق المأهولة (أكبر مساحة من الأرض مع أقل عدد من السكان)، يضاف إلى ذلك الوصول إلى تسوية إقليمية مع الأردن تتيح إعادة قسم من الأراضي الفلسطينية المحتلة والمأهولة بالسكان العرب والمحاصرة من جميع النواحي بإسرائيل مقابل اتفاقية سلام مع الأردن[30].

وقد قسم هذا المشروع الضفة الغربية إلى قسمين؛ شمالية وتدعى السامرة وأخرى جنوبية واسمها يهودا، وتقع مدينة القدس بين المنطقتين، وتضمنت الخطة إقامة حزامين من المستعمرات الأول من شمال الضفة إلى جنوبها على محاذاة الحدود الشرقية وتمتد من الجزء الجنوبي للبحر الميت إلى حدود الضفة الشمالية مع الكيان الصهيوني.

ويقع الحزام الثاني على مرتفعات نهر الأردن بدءا من جنوب الضفة بالقرب من القدس ورام الله إلى الحدود الشمالية للضفة الغربية[31].

2- خطة غوش أمونيم: تهدف هذه الخطة إلى الاستيطان في المناطق التي تجنبت المشاريع الاستيطانية لاستيطان فيها وذلك لسد الثغرة في المشاريع الأخرى من أجل المحافظة على عمق البلاد والسيطرة على سلسلة الجبال في الضفة الغربية (هدف أمني) وإقامة شبكة واسعة من الطرق لربط المستوطنات[32].

3- خطة متنياهو دروبلسين (يمثل هذه المرحلة جناح الليكود رئيس قسم الاستيطان): تهدف الخطة إلى إسكان إسرائيلي مكثف وإقامة مستعمرات جديدة في

الأماكن الاستراتيجية ولا تكون المستوطنات معزولة عن بعضها بل تكون قريبة من بعضها تؤدي إلى تشكيل مدن كاملة ويطلق على هذا المشروع اسم المخطط الرئيسي للاستيطان في شمرون ويهودا[33].

4- مشروع شارون (النجوم السبعة): ويهدف هذا المشروع إلى إقامة قطاع استيطاني لفصل الضفة الغربية من شمالها إلى جنوبها وتركيز الاستيطان في المناطق الغربية لدعم المناطق الساحلية بالإضافة إلى مجموعة من المشاريع الاستيطانية داخل (إسرائيل)[34].

5- مشروع يوسي ألفر: تقضي خطة ألفر بأن يتم تجميع المستعمرات بدءا من منطقة قلقيلية وحتى منطقة غوش عتصيون بشريط يصل أحيانا إلى 15 كلم عمقا (منطقة نابلس ورام الله) بالإضافة إلى منطقة القدس[35].

6- مشروع حزب الطريق الثالث: ويهدف هذا المشروع إلى حصر التجمعات العربية في كتل مفصولة عن بعضها البعض مع وضع منطقة الغور تحت السيطرة الإسرائيلية ومنطقة النطرون والقدس وجنوب غرب نابلس وجنين بالإضافة إلى مناطق عازلة على طول الحدود للقرى الفلسطينية الواقعة تحت الخط الأخضر، أما السكان الفلسطينيون فهم تابعون للسيادة الإسرائيلية، أما الهوية فهم فلسطينيون تابعون للمجلس الفلسطيني، ويهدف المشروع إلى التخلص من السكان العرب وإعطائهم الجنسية الإسرائيلية لكي لا تصبح الدولة اليهودية مع الزمن مزدوجة القومية[36].

7- مجموعة أزيف شالوم (اليهود الأرثوذكس والمستوطنين): تقضي خطة هذه المجموعة بضم 6٪ من الأراضي العربية بدون سكان بدءا من الشمال إلى الجنوب بحيث تشكل المستعمرات كتلا تصل بينها الطرق[37].

8- مشروع الأمر العسكري للطرق رقم 50 الصادر عام 1983: يهدف هذا المشروع إلى ربط المستعمرات الإسرائيلية التي أقيمت بالضفة الغربية وقطاع غزة بشبكة من الطرق هدفها تقطيع أوصال الضفة الغربية بشكل طولي وعرضي وعزل جميع القرى العربية وربط وتجميع المستعمرات بحيث تصبح تكتلا مرتبطا بإسرائيل(38).

وقد عرف الاستيطان استمرارية على طول الحكومات الإسرائيلية سواء العمل أم الليكود وهذا بهدف السيطرة على ما تبقى من فلسطين ونزع طابعه العربي الإسلامي وتهويده(39).

المبحث الثالث: سلبيات الاستيطان الإسرائيلي

المطلب الأول: على الجانب الديني (الأماكن المقدسة)

يشكل الاستيطان مكانة مركزية في الفكر الصهيوني حيث يمثل التعبير العملي لهذا الفكر، حيث أن إسرائيل لم تعتبر المناطق الأولى التي احتلتها مناطق محتلة بل اعتبرتها مناطق تملك لها وحدها ولأسباب تاريخية ودينية على أنها "أرض الأجداد" و"الأرض الموعودة" لها الحق المطلق في فرض سيادتها عليها وقد ظهرت جليا منذ عام 1967 حيث أسقطت إسم الضفة الغربية وقطاع غزة رسميا من قاموس مؤسسات السلطات الإسرائيلية، وأطلق عليها الاسم التوراتي "يهودا والسامرة وغزة"(40).

وهكذا عملت الصهيونية على إضفاء الصبغة الدينية والتاريخية على الأماكن التي يتم استيطانها، الشيء الذي ساهم بشكل كبير في جذب أعداد كبيرة من اليهود المهجرين خاصة في القدس والخليل وبيت لحم ونابلس وغيرها(41).

فمنذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 شرعت بتغيير أسماء

المناطق الفلسطينية وتحويلها إلى أسماء كنعانية وادعت بأنها أسماء عبرية ولم تنج القدس أيضا من هذه العملية التي اتخذت منهجية تغيير الأسماء العربية من أجل إضفاء الطابع اليهودي على المدينة وذلك محاولة من الصهيونية في ربط عواطف اليهود المتدينين بالمدينة المقدسة وجعلها عاصمة أبدية للدولة اليهودية(42).

لقد شكلت العمليات الاستيطانية إحدى السياسات الواضحة المعالم للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سواء أكانت حكومة حزب العمل أم حكومة حزب اليمين لما لها من أهمية في امتصاص المهجرين اليهود إلى فلسطين لإقامة ما يسمى بمشروع "إسرائيل الكبرى"، هذا وقد عرف الاستيطان في هذه الفترة بتوجهه الديني حيث قامت السلطات الإسرائيلية بتكثيف الاستيطان في المناطق التي تعتبرها تاريخية ذات تراث ديني كمدينة القدس والخليل ونابلس وغيرها(43).

وقد ظهرت الآثار السلبية للاستيطان منذ وقت مبكر من حيث بدأت أولى العمليات الاستيطانية بمدينة القدس لقدسيتها من جهة ولمكانتها التاريخية والدينية من جهة أخرى وهذا للسيطرة عليها، حيث استهدفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعد احتلال مدينة القدس بمصادرة الأراضي كما عمدت إلى عدة إجراءات استهدفت من ورائها تهويد المدينة حيث قامت بهدم حي المغاربة وإجلاء سكانه، وإجلاء عدد كبير من حي الشرف، كما قامت بعزل الأحياء العربية عن القدس وعملت على تطويق المدينة بصورة القلاع السكنية ذات الضخامة والارتفاع حتى تشكل هذه المباني من جهاتها المطلة على المناطق العربية حصنا يمكن استعمالها في حالة الحرب لغرضي الدفاع والهجوم(44).

واستكمالا لعملية التهويد الشاملة عملت على إقامة الحي اليهودي في القدس الشرقية وربطه بالمستوطنات الأخرى المقامة في حارات المدينة القديمة للسيطرة

عليها سيطرة كاملة، كما أن هذا الحي يعد من أخطر مشروعات القدس الكبرى لتهويد المدينة وتغيير معالمها[45]، لم تتوقف العملية الاستيطانية بالمدينة لأن هدف حكومة الليكود هو استكمال عملية تهويد القدس الكبرى ودمج القدس الغربية والشرقية والعمل على تفتيت الأحياء العربية وعزلها عن بعضها البعض وتطويق القدس بما يسمى بالحزام الاستيطاني وجعل المدينة مدينة يهودية خالصة مع وجود ضئيل للفلسطينيين بالمدينة[46].

هذا وقد استكملت عمليات تهويد مدينة القدس بإقامة الجدار الفاصل لخنق المدينة، مما أفقد المدينة حوالي 90٪ من أراضيها، كما ارتفعت معه عملية هدم منازل الفلسطينيين وإجبارهم على ترك أراضيهم وممتلكاتهم والرحيل إلى مناطق أخرى وإلزامهم للحصول على تصاريح لدخول القدس[47].

ونذكر أن الجيش الإسرائيلي قد تم بناء 61٪ من الجدار الفاصل حتى نهاية 2010، ويقع معظمها في محيط محافظة القدس، حيث تسعى إسرائيل إلى إعادة تعريف حدود المدينة بالجدار الفاصل ضمن مشروع "القدس الكبرى" والذي يضع ثلاثة تجمعات استيطانية كبرى من جفعات زئيف شمال القدس وتجمع معاليه أدوميم شرق القدس وتجمع غوش عتصيون غرب القدس[48].

هذا وقد قامت السلطات الإسرائيلية انطلاقا من الأطماع التي رسمتها لهم كتبهم الدينية التوراة والتلمود حيث أقام اليهود أول مستوطنة دينية على مداخل مدينة الخليل وهي كريات أربع عام 1968 بقرار حكومي، كما عملوا فيمل بعد على استكمال الاستيطان داخل الخليل وأخذت تعمل على تهويد المسجد الإبراهيمي بمزاعم وأساطير دينية، وفي كل مرة تختلق السلطات الإسرائيلية المبررات لممارسة سياستها الاستيطانية، فكانت تستغل أي عملية من عمليات مقاومة الاحتلال

الإسرائيلي تتخذها كذريعة لإقامة مستوطنات جديدة سواء في القدس أو الخليل أو نابلس[49].

لقد تنافست الحكومات الإسرائيلية بعد حرب 1967م على بناء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة وكانت مدينة الخليل من أهم المناطق التي تركز فيها الاستيطان لما تمثله المدينة من قدسية لدى اليهود ويظهر ذلك من خلال المشاريع الاستيطانية التي أطلقتها وأبرزها "خط ألون" التي دعت من خلاله إلى ضم جزء من الأراضي التي احتلتها عام 1967م كجزء لا يتجزأ من سيادتها ومن بين هذه الأراضي جبل الخليل وصحراء يهودا من مشارف الخليل الشرقية من البحر الميت والنقب، وكذلك مشروع شارون الذي يطلق عليه العمود الفقري المزدوج والذي يهدف إلى إقامة ثلاثة مراكز مدنية كبيرة في الضفة الغربية: الأول على مدخل القدس والثاني بالقرب من الخليل من أجل دعم مستوطنة كريات أربع والثالث في المثلث الشمالي للضفة[50].

وعليه يتضح بأن أحد أهم سلبيات الاستيطان الإسرائيلي هي السيطرة على الأماكن المقدسة والمقدسات التي بها بكامل الأراضي الفلسطينية والعمل على تهويدها وطمس المعالم الإسلامية بالأرض حتى أن السلطات الإسرائيلية وصل بها الأمر إلى منع المسلمين من أداء الصلاة بهذه الأماكن المقدسة وإن تمت فبشروط كما هو الحال بالنسبة للمسجد الأقصى.

المطلب الثاني: على الجانب السياسي (المسار السلمي):

تعد سياسة الاستيطان الإسرائيلية من أهم أسباب فشل المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين حيث تسعى إسرائيل دائما إلى كسب الوقت من خلال تمديد جولات المفاوضات مع الفلسطينيين لتحقيق أهدافهم الخفية في الاستيلاء على

أكبر مساحة من الأراضي وإقامة المستوطنات عليها لتحقيق هدفها في إنشاء "إسرائيل الكبرى" وعاصمتها القدس الموحدة[51].

فالمستوطنات التي أنشأتها إسرائيل من ناحية عملية وجدت لتبقى والسيطرة الإسرائيلية على الأرض يرتبط إلى حد كبير بوجود المستوطنات تجسيدا لمقولة رئيسة الوزراء السابقة جولدا مائير "الحدود حيث يتواجد اليهود" فوضع المستوطنات يقوي الموقف الإسرائيلي في عملية المفاوضات لذلك عملت السلطات الإسرائيلية على عدم وقف الاستيطان لأجل خلق نوع من الإحساس بالإحباط واليأس لدى العرب، مما يدفعهم إلى تقديم المزيد من التنازلات كما أن إبراز أهمية الاستيطان حاليا يساهم في إنكار جوهر القضية الفلسطينية من أن هناك احتلالا إسرائيليا على الأرض وشعب فلسطيني يسعى لتقرير مصيره واسترجاع أرضه[52].

ويعد النشاط الاستيطاني السبب الرئيسي في تعثر مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث أن الجانب الفلسطيني كان يشترط لقبول العودة إلى المفاوضات توقف السلطات الإسرائيلية الاستيطان إلا أنها ترفض ذلك وتستمر في أعمال بناء المستوطنات لتفرض واقعا جديدا على الأرض وحتى تتهرب من كونها احتلالا إلى ظهورها أنها صاحبة حق، فهذا الأمر كان ولازال عقبة حقيقية في نجاح المسار السلمي[53].

فقد سيطرت فكرة الاستيطان على عقلية القيادات الإسرائيلية وكذلك الأحزاب التي تعاقبت على الحكومات الإسرائيلية المختلفة، لذلك تشكل المستوطنات بالنسبة للإسرائيليين قضية استراتيجية يسعون إلى تثبيت وجودها واستمرارها وهو ما أعلنت عنه السلطات الإسرائيلية منذ أول حكومة لها، مقترحة عدم تنازلها عن بعض الأماكن في الضفة الغربية في حال حدوث أي تفاوض بشأن الأراضي المحتلة[54].

حيث وضعت تلك القيادات مخططاتها الاستيطانية ضمن سياسة مخطط لها منذ البداية بحيث تشكل ورقة ضغط في يد الإسرائيليين خاصة في مفاوضات الحل النهائي واعتبار الوجود الإسرائيلي في الضفة وجودا دائما، فهي بذلك فرضت سياسة الأمر الواقع على الأرض من خلال الاستيطان[55]، الذي تهدف من ورائه إلى السيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية ثم تقطيع أوصال الضفة الغربية ومن ثم تحقيق أهدافها السياسية الرامية إلى إعاقة قيام دولة فلسطينية مستقبلا، فالمشاريع الاستيطانية لم تأت بشكل عفوي وإنما كان ولا يزال ضمن دراسات وخطط أعدت لها الحكومات الإسرائيلية بشكل مدروس وهادف[56].

فخلال السنوات الأولى من اتفاقيات السلام كانت السلطات الفلسطينية تركز على إنهاء الاحتلال والتخلص من المستوطنات، أما بعد ذلك فقد أصبحت المطالب تتحدث عن وقف عمليات الاستيطان، الأمر الذي ترفضه السلطات الإسرائيلية بل استمرت في هجماتها الاستيطانية والتي كانت أكثر خطورة على أرض الواقع، بحيث أصبح المستوطنون يمتلكون أكثر من 84٪ من العقارات في القدس[57].

لقد أبدت السلطات الإسرائيلية استبعادها التوصل إلى اتفاق نهائي بينها وبين الفلسطينيين وذلك لانسداد الأفق السياسي أمام المفاوضات نتيجة السياسة الاستيطانية المستمرة، فالاستيطان هو سيد الموقف على أرض الواقع[58].

وعليه فالمستوطنات وبما تحويه من أعداد كبيرة من المستوطنين تشكل قاعدة أساسية لما تنادي به الأحزاب الإسرائيلية بشكل عام، وحزبا العمل والليكود بشكل خاص، فحزب العمل ينادي بوحدة شعب إسرائيل، بينما ينادي حزب الليكود بوحدة أرض إسرائيل وبالتالي فكلا الحزبين يكمل أحدهما الآخر، فالعمل يبني مستوطنات جديدة والليكود يشجع الهجرة لتسكن هذه المستوطنات وهذا كله على

حساب الأرض والإنسان الفلسطيني[59].

إن التوصل إلى تسوية سياسية في المنطقة مرتبط إلى حد كبير بمسألة الاستيطان وأن أي تسوية دون حل فعال وجذري لمسألة الاستيطان سيبقى مسألة السيادة على المناطق المحتلة عرضة للاستغلال من الجانب الإسرائيلي والذي سيحاول استغلال الاستيطان للانتقاص من السيادة الإسرائيلية على هذه المناطق ويمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة، كما يمكن استغلال المستوطنات في أي وقت كذريعة للقيام بهجمات ضد السكان الفلسطينيين بحجة تعرض المستوطنات والمستوطنين للاعتداء[60].

وعليه فما تقوم به السلطات الإسرائيلية من خلال سياستها الاستيطانية المستمرة منذ دخولها الأرض الفلسطينية وحتى الآن له سلبياته الواضحة في فشل المسار السلمي للقضية الفلسطينية، غير أنها لا تقتصر على الجانبين الديني والسياسي بل تتعداه الى الجانب الاجتماعي وهو ما سنتطرق إليه في العنصر الموالي.

المطلب الثالث: على الواقع الاجتماعي

فرع 1: تغيير الواقع الديموغرافي

للسياسة الاستيطانية الإسرائيلية آثار سلبية تدميرية على التركيبة السكانية الفلسطينية بالأرض وذلك عن طريق تغيير التركيبة السكانية لمصلحة اليهود وذلك عن طريق تكثيف الاستيطان وزيادة عدد اليهود[61].

ومنذ البدايات الأولى لعمليات الاستيطان على الأرض كانت سياستهم في ذلك تعتمد على زيادة عدد اليهود في المدن الفلسطينية الكبرى كالقدس وحيفا وطبرية وصفد وغيرها، كما وجهت السلطات الإسرائيلية اهتمامها الأساسي إلى امتلاك

الأرض لأنها المرتكز الأساسي لإقامة المستوطنات وإحداث التغيرات الديموغرافية على الأرض[62].

لقد انفردت السياسة الاستيطانية الإسرائيلية عن غيرها من النظم الاستعمارية بأنها مشاريع إحلالية إجلائية، حيث عملت على إحلال يهود العالم مكان الشعب الفلسطيني معتمدة في ذلك على تهجير اليهود إلى فلسطين في مقابل ترحيل الفلسطينيين بالقوة عن طريق الإرهاب والمذابح والحروب العدوانية، كبث الخوف والرعب في السكان وتضييق الخناق عليهم لترك أراضيهم[63].

فقد أحدثت حرب 1948م اختلالا في التوزيع السكاني، حيث تدفقت أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى الضفة الغربية وغزة مما أوجد في هذه المناطق كثافة سكانية عالية، مما خلق خللا ديموغرافيا كبيرا في منطقة شرق وجنوب إسرائيل، وبالتالي هدفت من وراء الاستيطان إلى تعديل التوازن السكاني من جهة والعمل على تهويدها من جهة أخرى[64].

ورغم المحاولات الإسرائيلية في تغيير التركيبة السكانية للقدس الشرقية لمصلحة اليهود لتحقيق التوازن بين العرب واليهود إلا أن الصراع السكاني مازال مستمرا خاصة وأن معدل الإنجاب في الجانب الفلسطيني يفوق بكثير معدل الإنجاب عند اليهود، الأمر الذي سيفسد عليهم مخططاتهم، لذلك بدأت في تغيير المنهج بحل المسألة السكانية عن طريق الطرد والتهجير الجماعي للعرب، غير أن الجهود الإسرائيلية باءت بالفشل كما يقول ميرون بنفنستي رئيس بلدية القدس السابق أن الإسرائيليين فشلوا في معركتهم الديموغرافية[65].

لم تكتف السلطات الإسرائيلية بالاستيطان والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وإقامة المستوطنات فيها بل تعدى الأمر ليصل الاستيطان إلى داخل التجمعات

السكانية، وكانت القدس هدفا رئيسيا لهذا النوع من الاستيطان حيث ركزت على طرد الفلسطينيين من داخل الأحياء السكنية العربية وإحلال المستوطنين اليهود مكانهم، ولازالت هذه السياسة مستمرة حتى الآن بل وتزداد وتيرتها يوما بعد يوم وهذا كله بهدف تحقيق أغلبية يهودية فيها على حساب التواجد الفلسطيني لتحتفظ بمدينة القدس الكبرى تحت سيطرتها وهذه السياسة الاستيطانية بالمدينة تعمل على قطع التواصل الجغرافي بينها وبين الضفة الغربية، وهذا يقطع الطريق على إمكانية أن تكون القدس عاصمة مستقبلية للدولة الفلسطينية(66).

فالاستيطان أتى بسلبياته على المواطنين الفلسطينيين الذين سلبت أراضيهم لإقامة المستوطنات عليها مما ترتب على ذلك تقليص المساحة الممنوحة للعرب من أجل حرية الحركة والنمو السكاني فيها(67).

وقد أظهرت دراسة صادرة عن دائرة العلاقات القومية والدولية في منظمة التحرير الفلسطينية في جوان 2009م أن سلطات الاحتلال هدمت ودمرت نحو 23100 منزل فلسطيني منذ سنة 1967م في إطار سياسة التهجير والتطهير العرقي الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، وأشارت إلى أنه منذ سنة 2000م حتى نهاية ماي 2009م تم تدمير 13400 منزل ومقر رسمي ودار عبادة ومقر تعليمي ومركز صحي ورياضي وثقافي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأضافت أن تلك السياسة أسفرت عن تشريد ما يزيد عن 170 ألف فلسطيني أصبحوا دون مأوى، فيما تم إلحاق الضرر بما يزيد عن 90 ألف منزل آخر(68).

فرع 2: التواصل الاجتماعي

كما كان للاستيطان سلبياته على التواصل الاجتماعي إذ تشكل المستوطنات نفسها حواجز تمنع الفلسطينيين من التنقل وتعزلهم في كانتونات منفصلة ما تسبب في تعطيل

حركتهم وتأخيرها مما أثر على الحياة اليومية للفلسطينيين[69]، كما أن الحواجز العسكرية المنتشرة في الضفة الغربية والتصاريح اللازمة لاجتياحها وتقسيمها إلى مناطق معزولة عن بعضها البعض أدى إلى عزل الأسر عن التواصل ببعضها البعض في ظل هذه الظروف خاصة مع الطرق الالتفافية التي فصلت التجمعات السكانية الفلسطينية عن بعضها البعض، فقد قامت الحكومة الإسرائيلية بعد اتفاقية أوسلو بشقها خدمة لمستوطناتها في الضفة الغربية لتسهيل تواصل المستوطنات فيما بينها[70].

كما أن للجدار الفاصل أثره في قطع التواصل بين الفلسطينيين حيث عزل 29 تجمعا فلسطينيا بالكامل غرب الجدار الأمر الذي سيحتم على المواطنين الفلسطينيين عبور نقاط تفتيش إسرائيلية على طول خط الجدار ليتسنى لهم الوصول إلى التجمعات الرئيسية، حيث الخدمات الطبية والتعليمية وغيرها[71].

فرع 3: الناحية التعليمية

هذا كما شكل الاستيطان عقبة واضحة أمام مسيرة التعليم الفلسطينية في الصفة الغربية، فقد أعاقت الحواجز العسكرية والجدار العملية التعليمية طوال سنوات الاحتلال خاصة بعد انتفاضة الأقصى عام 2000م وذلك من حيث صعوبة التنقل التي نتجت عن حالات الإعدام التي يمارسها الجنود الإسرائيليون في الضفة الغربية، ففي بيان صادر عن وزارة التربية والتعليم الفلسطينية في 2002م ورد أن أكثر من 200 طالب استشهدوا وهم على مقاعد الدراسة أو في طريقهم إليها منذ انتفاضة الأقصى، وأن حوالي 180 مدرسة تعرضت للقصف بالإضافة إلى 2500 طالب أصيبوا بجراح تسببت لهم بإعاقة دائمة والكثير منهم يقفون على الحواجز العسكرية[72].

وعليه فقد كان للاستيطان سلبياته المتعددة الجوانب والكثيرة من الناحية

الاجتماعية حيث أدى إلى تهديم البنية الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، ومع استمرارية الاستيطان الإسرائيلي تستمر معه معاناة الشعب الفلسطيني، كما كانت تأثيراته واضحة أيضا على الناحية الاقتصادية وهو ما سنتطرق إليه في العنصر الموالي.

المطلب الرابع: على الجانب الاقتصادي

لقد تعددت سلبيات الاستيطان على الاقتصاد الفلسطيني بمختلف قطاعاته للتوسع الاستيطاني المستمر على حساب الأرض الذي كبد الفلسطينيين خسائر كبيرة، فالمستوطنات سلبت من المواطنين الفلسطينيين والدولة الفلسطينية أهم المصادر الاقتصادية وهي المصادر المتمثلة في الأرض وما تحويه من مصادر داعمة[73].

وقد انعكست سياسة الاستيطان على أهم الجوانب الاقتصادية نذكر منها:

فرع 1: القطاع الزراعي

شكل الاستيطان الإسرائيلي ومصادرة الأراضي العنصر الرئيسي في الفلسفة الصهيونية، وقد أثرت على الزراعة الفلسطينية بالتوسع العمراني ببناء المستوطنات وبتخفيض الأسعار والسيطرة على المصادر المائية والقضاء على الأصناف البلدية من الإنتاج النباتي من الأشجار والخضروات والحبوب، كما تم إضعاف البنية التحتية للزراعة خاصة في مسألة شق الشوارع الزراعية وإمكانية وصول الفلاح إلى أرضه ، مما أدى ذلك إلى خسائر لا حصر لها نتيجة لذلك، كما قامت السلطات الإسرائيلية بإغراق الأسواق الفلسطينية بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية ذات المواسم المبكرة مدعومة من قبل الحكومة بغية القضاء على إنتاج الفلاح الفلسطيني[74].

بالإضافة إلى سياسة قطع الأشجار التي بدأت مباشرة بعد حرب 1967م وما تزال مستمرة، فقد أشارت دراسات قام بها معهد أريج في أكتوبر 2009م إلى أن الاحتلال الإسرائيلي اقتلع أكثر من مليون شجرة مثمرة خلال الفترة ما بين 1967-1999م وأكثر من 1.6 مليون شجرة مثمرة من بدايات 2000 حتى 2009 معظمها

من أشجار الزيتون وذلك بحجة توسيع وبناء المستوطنات والطرق الالتفافية[75].

كما أثرت المستوطنات سلبا على الفلاحين الفلسطينيين في صعوبة الوصول إلى أراضيهم الزراعية كما هو الحال في الخليل مثلا، خاصة الواقعة منها بجوار المستوطنات لإحاطة هذه المناطق بالسياج أو بسبب عنف المستوطنين فلا يتاح الوصول للمزارعين الذين يمتلكون أراض تقع بجوار 55 مستوطنة إسرائيلية إلا بواسطة تنسيق مسبق مع سلطات الاحتلال، ومازال تقييد الوصول يقوض مصادر كسب الرزق الزراعية للمزارعين فيما يقرب من 90 مجمعا فلسطينيا[76].

هذا وتسعى "إسرائيل" إلى تدمير البنية الزراعية الفلسطينية عن طريق تجريف الأراضي ومصادرتها واقتلاع الأشجار ومنع دخول البذور والمواد الكيماوية اللازمة للزراعة وما تقوم به من حصار عبر المعابر والجسور والطرق الرئيسية بهدف منع المزارعين الفلسطينيين من تصدير منتجاتهم، الأمر الذي يؤدي إلى خسارة فادحة للمزارعين وتوقفهم عن زراعة أراضيهم تمهيدا لمصادرتها أو تحويلهم إلى عمال يهجرون مزارعهم وأراضيهم[77].

ومن الآثار السلبية أيضا للاستيطان سيطرة المستوطنين على المياه الجوفية الفلسطينية، حيث تنهب المستوطنات أكثر من 150 مليون متر مكعب سنويا، في حين لا تتجاوز كمية استهلاك الفلسطينيين من المياه سوى 100 مليون متر مكعب، هذا ما أثر على المخزون الاستراتيجي للمياه الجوفية خاصة في قطاع غزة، كما تقوم السلطات الإسرائيلية بتدمير الآبار الارتوازية الفلسطينية وآبار تجميع مياه الأمطار الأمر الذي زاد من المعاناة اليومية للفلسطينيين في العمل بالزراعة الأمر الذي يؤدي بهم إلى تركها[78]، وهذا ما تهدف إليه السلطات الإسرائيلية بهذه الممارسات للحد من استعمال الفلسطينيين لثرواتهم خاصة الأرض والمياه حتى تجعل من الفلسطينيين عبارة عن مجموعة من العمال التابعين للاقتصاد الإسرائيلي[79].

فرع2 : قطاع الصناعة

عمد الاستيطان الإسرائيلي إلى إقامة كبرى المناطق الصناعية بالضفة الغربية وذلك بسبب انخفاض تكاليف التشغيل من رخص الأيادي العاملة وعدم خضوع هذه المصانع لقانون العمل الإسرائيلي والالتزامات المترتبة عليه في التشغيل من معايير الأمان والسلامة الصناعية بالإضافة إلى خطورة هذه المصانع على البيئة والمجتمع الإسرائيلي والتي تنعكس بالسلب على المجتمع الفلسطيني(80).

هذا بالإضافة إلى المنافسة القوية التي تفرضها المنتجات الإسرائيلية على السوق الفلسطينية ومنتجاته المحلية خاصة وأن هذه المنتجات الإسرائيلية لا تخضع للضرائب الحكومية وكذلك التسهيلات والحوافز الاستثمارية كما أنها لا تخضع للجمارك بصفتها منتوجات إسرائيلية، وهي مفتوحة على السوق المحلي والخارجي(81).

وبناء على دراسة وزارة الاقتصاد ومعهد أريج واعتمادا على معلومات من الإدارة المدنية أن حجم الإنتاج الإسرائيلي من منطقة " c" التي تقع في الضفة الغربية يبلغ 12 مليون طن سنويا ما يشكل خسارة للاقتصاد الفلسطيني بقيمة 575 مليون دولار سنويا(82).

وبالأخذ بعين الاعتبار أن الوزن النسبي لمنطقة نفوذ المستوطنات تستحوذ على نسبة مساوية لمساحتها فإن المستوطنات تسبب خسارة بقيمة 212.7 مليون دولار سنويا للناتج المحلي الإجمالي، إضافة لذلك فإن المستوطنات المحاذية للخط الأخضر ولو كان بالإمكان استغلال الأراضي المحاذية لهذا الخط لإقامة صناعات، فإن هذه المنطقة تشكل عامل جذب للمستثمرين في إقامة صناعات محلية مع عوائد استثمارية عالية نسبيا لتلك الموجودة داخل نفوذ الفلسطينيين بسبب قربها الجغرافي لعوامل الإنتاج وإمكانيات التسويق على جانبي الخط الأخضر غير أنه لا يمكن التنبؤ بحجم الخسارة الاقتصادية للناتج المحلي الفلسطيني بل يمكن القول أن الاستيطان

والمستوطنات أحد العوامل الأساسية لإعاقة تنمية الاقتصاد الفلسطيني[83].

ويظهر ذلك بشكل واضح من عدم انتفاع الاقتصاد الفلسطيني من معادن البحر الميت وذلك نتيجة لبناء المستوطنات في منطقة شمالي البحر الميت وكان ذلك منذ أيامه الأولى للاحتلال، حيث دأب في السيطرة على هذه المنطقة بإقامة المستوطنات واستغلال خيرات هذه المنطقة من كافة الجوانب صناعيا وزراعيا وسياحيا[84].

هذا وتعمل الحكومة الإسرائيلية على توفير الكثير من التكاليف على الصناعة في المستوطنات، الأمر الذي يقلل من تكلفة المنتج الذي يؤدي بدوره إلى ضرب الاقتصاد الفلسطيني مما ساهم في إغلاق عدد كبير من المصانع خاصة مصانع الخياطة والمشروبات الخفيفة والصناعات الزراعية وبهذا تعود مرة أخرى كافة مصروفات الشعب الفلسطيني الاستهلاكية لسوق الإنتاج الإسرائيلي[85].

الخاتمة

في ختام هذا البحث نخلص إلى النتائج التالية:

الاستيطان الإسرائيلي كان مبنيا على أسس وأصول دينية بحتة، فكانت التوراة منطلقهم وشعارهم في ذلك إقامة إسرائيل الكبرى، وهذا ما سعت الحكومات الإسرائيلية المتوالية لتحقيقه.

تظهر الآثار السلبية للاستيطان الإسرائيلي واضحة المعالم على مختلف الجوانب الحياتية للواقع الفلسطيني، سواء ما تعلق منها بالجانب الديني، الذي كانت تهدف من خلاله إسرائيل إحكام سيطرتها على الأماكن المقدسة، لأهميتها الدينية في الفكر الإسرائيلي، فعملت على طمس المعالم الإسلامية للأرض وتهويدها حتى لا يكون للفلسطينيين تاريخ على تلك المناطق مع مرور الوقت.

أما الجانب السياسي فتظهر سلبيات السياسة الاستيطانية الإسرائيلية على المسار

السلمي، بتعثر المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وذلك بالاستيلاء على أكبر مساحة من الأراضي وإقامة المستوطنات عليها حتى يقوى الموقف الإسرائيلي من جهة، وفرض سياسة الأمر الواقع من جهة ثانية، لتتهرب من كونها احتلالا إلى ظهورها صاحبة حق في الأرض بتواجد السكان الإسرائيليين عليها.

أما الجانب الاجتماعي فتظهر سلبيات الاستيطان عليه، بتغيير التركيبة السكانية الفلسطينية للأرض، وذلك بتكثيف الاستيطان وزيادة عدد اليهود على حساب التواجد الفلسطيني، الذي عانى كثيرا من الطرد والتهجير، كما كان له الأثر السلبي على التواصل الاجتماعي، حيث قطع التواصل بين الفلسطينيين وتعطيل حركتهم في ظل الحواجز العسكرية والحاجز الفاصل، مما أثر سلبا على التحصيل العلمي وصعوبة تمدرس الفلسطينيين لصعوبة التنقل.

أما من الناحية الاقتصادية فقد تعددت سليبات الاستيطان بتعدد قطاعاته، ففي القطاع الزراعي يظهر من خلال التوسع الاستيطاني على حساب الأرض الزراعية، الذي كبد الفلسطينيين خسائر كبيرة، خاصة بعد سيطرة إسرائيل على المياه الجوفية، وكذلك الأمر بالنسبة للقطاع الصناعي، فقد عمدت إسرائيل على بناء كبرى المصانع في الضفة الغربية، الأمر الذي انعكس سلبا على المجتمع الفلسطيني واقتصاده من حيث المنافسة القوية من جهة، ومن حيث عدم خضوعها للضرائب والتسهيلات وانفتاحها على الأسواق المحلية والخارجية من جهة أخرى، مما أدى لسيطرة إسرائيل على القطاع على حساب الطرف الفلسطيني.

قائمة المصادر والمراجع:

1- الكتب

- أحمد مختار عمر وآخرون: معجم اللغة العربية المعاصرة (القاهرة: عالم الكتب، ط1، 2008م).
- أحمد يوسف القرعي: القدس من بن غوريون إلى نتنياهو (باريس: مركز الدراسات العربية

الأوروبي، ط1، 1997م).

- جاد اسحاق سهيل خليلية: القدس 44 عاما من الاستيطان الاستعماري، مخطط التهويد الإسرائيلية (دم: در، دط، دت).
- حسين غازي: الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الأمبريالية (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، دط، 2003).
- حمد سعيد الموعد: الأبارتيد الصهيوني (دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، دط، 2001).
- خليل التفكجي: الاستيطان الصهيوني، الأهداف والنتائج، إشراف وحدة الدراسات والبحوث بمؤسسة القدس (بيروت: در، دط، 2002).
- روجيه غارورديه: الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية (القاهرة: دار الشروق، ط4، 1422هـ-2002م).
- عاص أطرش: الاستيطان، آثار كارثية على الاقتصاد الفلسطيني (فلسطين: مؤسسة الأيام، دط، 2014).
- عبد الرحمان أبو عرفة: الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية (عمان: دار الجيل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط2، 1986م).
- عبد الوهاب الكيالي وآخرون: موسوعة السياسة (بيروت: دار الهدى للنشر، دط، دت).
- عصام سخنيني: الجريمة المقدسة الإبادة الجماعية من إديولوجيا الكتاب العبري إلى المشروع الصهيوني (دم: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دط، دت).
- مايكل برير: الكتاب المقدس والاستعمار الاستيطاني، ترجمة أحمد الجمل، زياد منى (سورية: قدمس للنشر والتوزيع، ط2، 2004).
- محسن صالح: الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية (1993-2011) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات، دط، 1433هـ-2012م).
- محمد خليفة حسن: البعد الديني للصراع العربي الإسرائيلي (القاهرة: مركز الدراسات الشرقية بجامعة القاهرة، دط، 1999م).
- مهند مصطفى: المستوطنون من الهامش إلى المركز-رؤسة المستوطنون للصراع- (فلسطين: مؤسسة الأيام، دط، 2013).
- نبيل الصالح: عنف المستوطنين وأثره على الفلسطينيين (فلسطين: مؤسسة الأيام، دط، 2014).

2- المقالات والمجلات

• أحمد أبو زيد: سرطان خبيث على الجسد الفلسطيني، مقال منشور على موقع الألوكة الإلكتروني، بتاريخ 2008/05/01، www.alukah.net/articles

• بلال محمد صالح إبراهيم: الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، بإشراف رائد نعيرات، عام 2010

• جوزف ألفير: المستوطنات والحدود –التصورات الإسرائيلية للحل الدائم- مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 21، شتاء 1995م

• صلاح الدين محمد عبد العاطي: الاستيطان الصهيوني في فلسطين حتى عام 1948م، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن بتاريخ 2007/02/21، www.alhewar.org/debat/show.art

• فوزي سعيد الحدبة: الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس 1967-2009 –دراسة في الجغرافيا السياسية- مقال بمجلة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، مجلد 15، عدد2، جوان 2011

• كامل محمد عمران: الاستيطان الصهيوني في فلسطين، مقال بمجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، جامعة دمشق، سوريا، عدد 4 أفريل 2003

3- مواقع الأنترنات

• أريج: جدار العزل العنصري يستهدف قرية قلامية في قلقيلية، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (Poica)، 2009/12/22

• تقرير إخباري "دعوات إسرائيلية لإدارة الصراع" منشور على موقع الجزيرة نت، بتاريخ 2010/01/05، www.aljazeera.net/nr/exeres/82da5eb7_718d_

• خليل موسى أحمد: مؤتمر يوم القدس السابع بعنوان الاستيطان الإسرائيلي في مدينة القدس، عقد بجامعة النجاح الوطنية، نابلس بتاريخ 2002/12/12م

• ذياب مخادمة: الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني (مركز دراسات الشرق الأوسط)، موقع كتب عربية، www.kotobarabia.com

• مأمون شحادة: عقيدة الاستيطان الصهيونية ما بين النظرية والتطبيق، نشرت على موقع أجراس العودة بتاريخ 2009/02/02، www.ajras.org

• غلمي محمد عوده: تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس

• محمد أشتية: ندوة بعنوان "صهيونية الدولة ودولة الصهيونية" ، منشورة على صفحة فتح الإلكترونية، عام 2006، www.fateh.net/public/newsletter/2000/300800/3.htm

• مصطفى البرغوثي: تصريح صحفي منشور على موقع العالم الإخباري بتاريخ 2009/05/24، www.alalamnews.ip/sitealalamnext

• نظام محمود بركات: الاستيطان في القدس والشرعية الدولية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي للقدس في عمان، عام 2009م، www.culture.gov.go/new/images/alquds/nezamdoc

الحواشي والإحالات:

(1)- أحمد مختار عمر وآخرون: معجم اللغة العربية المعاصرة (القاهرة: عالم الكتب، ط1، 2008)،ج1، ص2461.

(2)- عبد الوهاب الكيالي وآخرون: موسوعة السياسة (بيروت: دار الهدى للنشر، دط، دت)،ج1، ص182.

(3)-أحمد مختار عمر وآخرون: مرجع سابق، ص 2462.

(4)- كامل محمد عمران: الاستيطان الصهيوني في فلسطين، مقال بمجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، جامعة دمشق، سوريا، عدد 4 أفريل 2003، ص 61.

(5) – صلاح الدين محمد عبد العاطي: الاستيطان الصهيوني في فلسطين حتى عام 1948م، مقال منشور على موقع الحوار المتمدن بتاريخ 2007/02/21، www.alhewar.org/debat/show.art .

(6)- مأمون شحادة: عقيدة الاستيطان الصهيونية ما بين النظرية والتطبيق، نشرت على موقع أجراس العودة بتاريخ 2009/02/02، www.ajras.org.

(7)- كامل محمد عمران: مرجع سابق، ص61.

(8)- محسن صالح: الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية (1993-2011) (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات، دط، 1433هـ-2012م)، ص 6.

(9)- مايكل بريير: الكتاب المقدس والاستعمار الاستيطاني، ترجمة أحمد الجمل، زياد منى (سورية: قدمس للنشر والتوزيع، ط2، 2004)، ص 176.

(10)-مايكل بريير: مرجع سابق، ص 177.

(11)- مهند مصطفى: المستوطنون من الهامش إلى المركز-رؤسة المستوطنون للصراع- (فلسطين: مؤسسة الأيام، دط، 2013)، ص 09.

(12)- المرجع نفسه، ص 10.

(13)- روجيه غارودية: الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية (القاهرة: دار الشروق، ط4، 1422هـ-2002م)، ص 225.

(14)- عصام سخنيني: الجريمة المقدسة الإبادة الجماعية من إديولوجيا الكتاب العبري إلى المشروع الصهيوني (دم: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دط، دت)، ص55، 57.

(15)– روجيه غارورديه: مرجع سابق، ص 225–226.
(16)– مايكل برير: مرجع سابق، ص 202، أنظر أيضا، روجيه غارورديه: مرجع سابق، ص 226.
(17)– روجيه غارورديه: مرجع سابق، ص230.
(18)–روجيه غارورديه: مرجع سابق، ص67.
(19)– عصام سخنيني: مرجع سابق، ص77.
(20)– المرجع نفسه، ص 78.
(21)– حسين غازي: الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الأمبريالية (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، دط، 2003)، ص19.
(22)–المرجع نفسه، ص 20.
(23)– حمد سعيد الموعد: الأبارتيد الصهيوني (دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، دط، 2001)، ص5.
(24)– حسين غازي: مرجع سابق، ص 37.
(25)– المرجع نفسه، ص 37.
(26)–المرجع نفسه، ص 38.
(27)– خليل التفكجي: الاستيطان الصهيوني، الأهداف والنتائج، إشراف وحدة الدراسات والبحوث بمؤسسة القدس (بيروت: در، دط، 2002)، ص 09.
(28)– المرجع نفسه، ص 09.
(29)– حسين غازي: مرجع سابق، ص 90.
(30)– خليل التفكجي: مرجع سابق، ص 09.
(31)– حسين غازي: مرجع سابق، ص 90–91.
(32)–خليل التفكجي: مرجع سابق، ص 10.
(33)–المرجع نفسه، ص 10.
(34)– محسن صالح: مرجع سابق، ص 13.
(35)–المرجع نفسه، ص 14، أنظر أيضا، خليل التفكجي، مرجع سابق، ص 10.
(36)– خليل التفكجي، مرجع سابق، ص 11.
(37)– المرجع نفسه، ص 11.
(38)– المرجع نفسه، ص 11.
(39)– حسين غازي: مرجع سابق، ص 97.
(40)– ذياب مخادمة: الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني (مركز دراسات الشرق الأوسط)، موقع كتب عربية، www.kotobarabia.com، ص 175.

(41) – ذياب مخادمة : مرجع سابق، ص 175-176 .

(42) – جاد اسحاق سهيل خليلية: القدس 44 عاما من الاستيطان الاستعماري، مخطط التهويد الإسرائيلية (دم: در، دط، دت)، ص 43.

(43)– جوزف ألفير: المستوطنات والحدود –التصورات الإسرائيلية للحل الدائم– مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 21، شتاء 1995م، ص 80-81.

(44)– عبد الرحمن أبو عرفة: الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية (عمان: دار الجيل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ط2، 1986م)، ص 150.

(45)– أحمد يوسف القرعي: القدس من بن غوريون إلى نتنياهو (باريس: مركز الدراسات العربية الأوروبي، ط1، 1997م)، ص 37-38.

(46)– محمد خليفة حسن: البعد الديني للصراع العربي الإسرائيلي (القاهرة: مركز الدراسات الشرقية بجامعة القاهرة، دط، 1999م)، ص 89-90.

(47)– نظام محمود بركات: الاستيطان في القدس والشرعية الدولية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي للقدس في عمان، عام 2009م، www.culture.gov.go/new/images/alquds/nezamdoc

(48)– محسن صالح: مرجع سابق، ص27.

(49)– حسين غازي: مرجع سابق، ص28.

(50)–محسن صالح: مرجع سابق، ص27.

(51)–المرجع نفسه، ص33.

(52)– نظام محمود بركات: مرجع سابق، ص05.

(53)– خليل موسى أحمد: مؤتمر يوم القدس السابع بعنوان الاستيطان الإسرائيلي في مدينة القدس، عقد بجامعة النجاح الوطنية، نابلس بتاريخ 2002/12/12م.

(54)– أحمد أبو زيد: سرطان خبيث على الجسد الفلسطيني، مقال منشور على موقع الألوكة الإلكتروني، بتاريخ 2008/05/01، www.alukah.net/articles.

(55)– غلمي محمد عوده: تاريخ الاستيطان اليهودي في منطقة نابلس، ص127.

(56)– بلال محمد صالح إبراهيم: الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، بإشراف رائد نعيرات، عام 2010، ص182.

(57)–مصطفى البرغوثي: تصريح صحفي منشور على موقع العالم الإخباري بتاريخ 2009/05/24، www.alalamnews.ip/sitealalamnext.

(58)- تقرير إخباري "دعوات إسرائيلية لإدارة الصراع" منشور على موقع الجزيرة نت، بتاريخ 2010/01/05، http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2010/1/5/

(59)- محمد أشتية: ندوة بعنوان "صهيونية الدولة ودولة الصهيونية" ، منشورة على صفحة فتح الإلكترونية، عام 2006، www.fatehet/public/newsletter/2000/300800/3.htm.

(60)- ذياب مخادمة: مرجع سابق، ص 398.

(61)- فوزي سعيد الحدبة: الاستيطان الإسرائيلي في شرقي القدس 1967-2009 – دراسة في الجغرافيا السياسية- مقال بمجلة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية)، مجلد 15، عدد2، جوان 2011، ص114.

(62)- حسين غازي: مرجع سابق، ص 20.

(63)-المرجع نفسه، ص 21.

(64)- ذياب مخادمة: مرجع سابق، ص178.

(65)- فوزي سعيد الجدبة: مرجع سابق، ص114.

(66)- بلال محمد صالح إبراهيم: مرجع سابق، ص 128.

(67)-فوزي سعيد الجدبة: مرجع سابق، ص113.

(68)- محسن صالح: مرجع سابق، ص53.

(69)- نبيل الصالح: عنف المستوطنين وأثره على الفلسطينيين (فلسطين: مؤسسة الأيام، دط، 2014)، ص19.

(70)- محسن صالح: مرجع سابق، ص 54.

(71)- أريج: جدار العزل العنصري يستهدف قرية قلامية في قلقيلية، موقع رصد أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية (Poica)، 2009/12/22.

(72)- محسن صالح: مرجع سابق، ص 56.

(73)- عاص أطرش: الاستيطان، آثار كارثية على الاقتصاد الفلسطيني (فلسطين: مؤسسة الأيام، دط، 2014)، ص23.

(74)-محسن صالح: مرجع سابق، ص 94.

(75)-المرجع نفسه، ص 94.

(76)- نبيل الصالح: مرجع سابق، ص21.

(77)- ذياب مخادمة: مرجع سابق، ص186-187.

(78)- ذياب مخادمة: مرجع سابق، ص 188.

(79)-المرجع نفسه ، ص 190-191.

(80)- محسن صالح: مرجع سابق، ص45-47.

(81)– عاص أطرش: مرجع سابق، ص29.

(82)– المرجع نفسه، ص29.

(83)–عاص أطرش: مرجع سابق، ص30، انظر أيضا: ذياب مخادمة: مرجع سابق، ص 191

(84)– المرجع نفسه، ص 30-31.

(85)– ذياب مخادمة: مرجع سابق، ص 192.

The ideological origins of Israeli settlement and its disadvantages on the present Palestinian

Dr.Fadila Boudraa
Emir Abdelkader University of Islamic Sciences- Constantine
fadilaboudra@yahoo.fr

Abstract

This research deals with, the meaning of settlement and its ideological origins among the Jews, and how Israeli policy worked to implement it in reality, and this has had a negative impact on various aspects of the Palestinian reality, whether the religious, political, social or economic aspect, hence the importance of the subject of "The ideological origins of Israeli settlement and its disadvantages on the present Palestinian reality", as it is one of the most important topics that have to do with the Palestinian reality and what it has suffered and is still to this day from this unjust policy, in which Israel was based on religious beliefs, and as a result of which its policy parameters were marked For settlement in Palestine, on the one hand, on the other hand, being one of the political issues that have to do close to religion, a political phenomenon but its bases purely religious.

Keywords :
Palestine; settlement; The Jews; Zionism; Religion.